مجلة علوم التربية

دورية مغربية متخصصة

- منظور جديد للقيادة التربوية بالمغرب
- تصور جديد لمهنة وهيئة التدريس
- سيكولوجية المتطرف الانتحاري
- التكوين المستمر بقطاع التعليم المدرسي
- لماذا ندرس اللغة الأمازيغية في المدرسة المغربية؟

العدد التاسع والثلاثون- يناير 2009

لماذا ندرس اللغة الأمازيغية في المدرسة المغربية؟

امحمد عليلوش (النقوب)*

1) تقديم

إن الاهتمام بالأمازيغية بشكل عام لم يكن وليد الصدفة ولا جاءت به الأقدار كما يدعي البعض .بل كان نتيجة مجهودات جبارة لأفراد ومؤسسات ومنظمات وكذلك شخصيات وجماعات...وضعت بصماتها في التاريخ حيث ناضلت بشكل سري وعلني من أجل أن تجعل من الأمازيغية لغة وثقافة مطلبا ملحا و جوهريا. هذا كله ما جعلنا نلاحظ تنامي للوعي باللغة والثقافة الأمازيغيتين في العقود الأخيرة من القرن العشرين . حيث كانت مسألة إدماجهما في النظام التعليمي بالمغرب. مطلبا ملحا منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي. كما تؤكد على ذلك معظم القوانين الأساسية للجمعيات الأمازيغية. وكذا المواثيق والبيانات التي أصدرتها هذه الجمعيات (ميثاق أكادير. 1991؛ البيان من أجل الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب، 2000). وينبع هذا المطلب من مرجعيات ثقافية وقانونية وتاريخية وتنموية. إضافة إلى مرجعيات ومنطلقات تربوية وعلمية ينبني عليها تكوين مواطن مغرب الغد. وانطلاقا من هذه الدوافع والمبررات المصاحبة لها. قامت شرائح متنوعة من المجتمع المدني من جمعيات وفاعلين وباحثين ومبدعين ومفكرين. بالمطالبة بالاعتراف الرسمي بالثقافة واللغة الأمازيغيتين. هذا على مستوى المجتمع المدني . أما على مستوى الدولة. فقد شكل خطاب الملك الراحل الحسن الثاني بتاريخ 20 غشت 1994. اعترافا صريحا بمشروعية اللغة الأمازيغية. ليأتي بعد ذلك التصريح الحكومي الذي أدلى به الوزير الأول أمام البرلمان لسنة 1998. ليؤكد على أهمية البعد الأمازيغي للهوية الوطنية؛ ثم جاء دور الميثاق الوطني للتربية والتكوين[1] سنة 1999 ليقر «الانفتاح على الأمازيغية». وأخيرا جاء الملك محمد السادس بسياسة لغوية وثقافية جديدة تتجلى في خطابي 30 يوليوز و17 أكتوبر 2001؛ وهي بمثابة الاعتراف الرسمي بالثقافة الأمازيغية. وتوج هذا الاعتراف بتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. الذي يمكن اعتباره إجراءا حاسما في تنفيذ وأجرأة هذه السياسة. حيث أسندت له في المادة الثالثة من الظهير المحدث والمنظم لهذه المؤسسة مهمة إعداد متطلبات ومستلزمات تدريس الأمازيغية.

كما أن قرار إدماج تدريس اللغة الأمازيغية في المسار الدراسي بالمغرب يندرج في إطار مواكبة التطورات والإصلاحات التي يعرفها المغرب في مختلف المجالات والقطاعات. في أفق تحقيق مجتمع ديمقراطي حداثي

---

* باحث في علوم التربية

يرتكز على بناء الهوية المغربية بناء صحيحا ومتينا بهدف تقوية الشخصية المغربية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية.

2) المرجعيات الرئيسية لتدريس اللغة الأمازيغية

** المرجعية التاريخية والحضارية:

مما لا شك فيه أن المعطيات التاريخية تعتبر من أهم الدعامات التي تؤكد مشروعية وضرورة تدريس الأمازيغية. نظرا لما يحمله الأمازيغ من عراقة تاريخية في المنطقة الشمالية من القارة الأفريقية لدى المؤرخين؛ ولعل أبرز هؤلاء ابن خلدون الذي أتبث المسألة التاريخية للأمازيغية في كتابه « العبر» ؛ فقد تعاقبت الممالك الأمازيغية في المغرب قبل الاحتلال الروماني وأثناءه ثم بعده الممالك الأمازيغية الإسلامية. تاركة في مختلف الحقب التاريخية بصماتها واضحة على أرضه ومجاله ومظهره العام. كما تشهد بذلك المآثر التاريخية العديدة التي خلفتها الأجيال المتعاقبة.

تتميز اللغة والثقافة الأمازيغيتين بمجموعة من الخصائص التاريخية والجغرافية؛ فمن الناحية التاريخية « توجد الأمازيغية على أرض المغارب منذ ما لا يقل عن 5000 سنة. وتشهد على هذا الوثائق التاريخية والأركيولوجية على الخصوص. أما على المستوى الجغرافي. فالأمازيغية تنتشر عبر مساحة لا تقل عن 5 ملايين كلم مربع. فهي توجد في مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وجزر كناريا ومالي والنيجر وبوركينافاسو. إضافة إلى الجاليات الأمازيغية المتواجدة بالمهجر والمنتشرة في أوربا الغربية. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن أهم مجموعة أمازيغية توجد بالمغرب »[2].

أما الموقع الجغرافي الذي يوجد فيه المغرب. فقد كان له دورا حاسما في منحه مكانة تاريخية جد مهمة نضرا للتواصل الكبير الذي تم فيه بين مختلف الثقافات والحضارات. لقد شكل المغرب بحكم قربه الجغرافي من أوربا وتمركزه في شمال القارة الأفريقية بوابة لهذه الأخيرة؛ من هنا يتبين أن المجتمعات المغربية عبر مر الأزمنة. عاشت في إطار تداخل مجموعة من الثقافات والحضارات والأديان حيث التواجد الفعلي للأديان السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام). إضافة إلى تواجد العديد من الثقافات واللغات الحاملة لها (الأمازيغية والعربية و العبرية والفرنسية والإسبانية...). إذن فأصالة الأمازيغ على أرض شمال افريقيا (تمازغا) حقيقة تاريخية ثابتة.

ذلك أن المغرب. حسب منظور السوسيولوجي بول باسكون. هو « مجتمع مركب. يشكل فسيفساء تتعايش وفق نظام من التوازن. لا يجعله يكون سوى ذاته كشخصية مجتمعية أصيلة. قادرة على إثبات هذه الذات المجتمعية. بشكل يؤهلها لتكون نموذجا أصيلا يفرض نفسه بين مختلف النماذج الثقافية والحضارية التي عرفتها صيرورة الإنسانية »[3].

ضمن هذه السياقات المتعددة. كان الأمازيغ ولا يزالون. « يشكلون نسقا حضاريا وثقافيا متميزا ». كما

أن الحضور الفعلي للغة الأمازيغية كحامل للثقافة والحضارة الأمازيغيتين. ما يزال مستمرا على الرغم من «مختلف أشكال الثقافات التي عرفها المجتمع المغربي عبر تاريخه الذي يتجاوز الثلاثة والثلاثين قرنا»[4].

وإذا تمركزت صيرورة الحضارة المغربية، على المستوى اللغوي، حول تبني لغة رسمية واحدة، فإن ذلك قد تم من باب تجاهل وإقصاء، لأن الثقافتين الأمازيغية والعربية، يشكلان في واقع الأمر، تراث ورصيد لكل المواطنين المغاربة بدون استثناء.

**المرجعية الثقافية والهوياتية

تتأسس الهوية الأمازيغية على اللغة والثقافة في إطارها الشمولي؛ وتعتبر اللغة الأمازيغية لغة حامية تنتمي إلى فرع الحامية ـ السامية المنحدرة من الفصيلة اللغوية الأفريقية ـ الأسيوية. ويتم تداولها على شكل لهجات وسط مجموعات بشرية موزعة على مساحة واسعة تمتد من الحدود المصرية الليبية (منطقة الواحات: واحة سوا) شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا. ومن الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط شمالا إلى بوركينافاسو جنوبا. ومما يجعل من الأمازيغية عنصرا أساسيا في هيكلة الهوية الأمازيغية هو تاريخيتها واعتبارها لغة مستقلة بذاتها على المستوى الدلالي والبنيوي.

وتكتسي الأمازيغية بالنسبة للأمازيغ دلالات رمزية مهمة، إذ أن « اللغة والثقافة الأمازيغيتين تعتبر ذلك الإطار المرجعي للأمازيغين الذي يقولب ذاكرتهم الجماعية ويصوغ هويتهم الثقافية ويؤسس شخصيتهم الثقافية وخصوصيتهم بالنسبة للآخر. وهي كذلك وعاء للمخيلة الإبداعية الجماعية كما تشكل أداة لتصريف رصيدها المعرفي»[5]

كما أن الثقافة الأمازيغية تساهم في تأسيس اللاشعور الجماعي للإنسان المغربي وتهيكل الشخصية الثقافية الأساسية لمجتمعنا. فهي بذلك حاضرة بصورة جلية أو باطنية في كل واحد منا. في لغته وسلوكه العاطفي والاجتماعي. كما أن الثقافة الأمازيغية حاضرة أيضا في الفضاء المغربي العام. وذلك عبر أسماء الأماكن والأعلام وفي اللغة الدارجة التي يتحدث بها جزء هام من المغاربة. وكذلك في خيالنا عبر التراث. من هنا يمكن القول أن الأمازيغية تشكل مكونا أساسيا لثقافة المواطن المغربي من خلال التعبير على المستوى الرمزي، عن الظروف المعيشية لغالبية سكان المغرب في البوادي والحواضر. وعن تمثلها للعالم باعتبارها تشكل الخصوصية المميزة للثقافة المغربية.

وما دام الأمر كذلك، فإن التنوع يستدعي النظر في المسألة الثقافية ككل. وفي مكانة الثقافة الشعبية داخل حركة ومستقبل المجتمع المغربي.

وإذا كان الإصلاح الشامل لنظامنا التعليمي الراهن، يستمد مشروعيته من ضرورة إعادة الاعتبار لثقافة المغرب وتاريخه العريق وشخصيته الأصيلة. فإن هذا الاعتبار ذاته، هو الذي جعل اللغة الأمازيغية تحتل مكانة متميزة في النسيج الثقافي المغربي في الآونة الأخيرة.

وحيث أن اللغة الأمازيغية تعتبر وسيلة لدى الإنسان المغربي للتعبير عن مشاعره. وعاملا مهما في تنظيم سلوكه وتنسيق تصرفاته. وكونها أداة للفكر والتفكير. ووسيلة لنقل المعرفة وتداولها بين أفراد المجتمع المغربي عبر الأجيال المتعاقبة. فإن ذلك يعني أن هذه اللغة قادرة على كل أنواع التعبير. إنسانية كانت أو فنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو علمية؛ مما يؤهلها لتكون قادرة على الوفاء بمتطلبات الحاضر والمستقبل. كما وفت بمتطلبات الماضي[6].

وكونها لغة قابلة للنمو والتطور. فإن ذلك يعني أن لها نظاما اشتقاقيا. يتمتع بمرونة كبيرة، يساعد على الاشتقاق والنحو والتركيب. الأمر الذي يسمح بتنمية رصيدها المعجمي والدلالي؛ علاوة على أنها تشكل خزانا لتراث الإنسان المغربي الثقافي والحضاري. ومن ثمة. وجبت العناية بها. عن طريق الاعتراف بها على المستوى الرسمي وتدريسها بكافة أسلاك التعليم. وترويجها بمنظومة وسائل الإعلام. واتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية من أجل تنميتها وتطويرها. وإغنائها بالبحث العلمي[7].

** المرجعية القانونية

تندرج مسألة الهوية الثقافية الأمازيغية ضمن الإشكالات الكبرى التي يجب على الدولة والمجتمع أن يجدا لها حلا مناسبا وعادلا من الوجهة القانونية. في أفق جعل الثقافة الأمازيغية تساهم في مجهود بناء مجتمع مغربي ديمقراطي منخرط في الحداثة.

لقد كان هدف المجتمع المدني الأمازيغي هو التركيز على الجانب المتعلق بالهوية الوطنية انطلاقا من كون اللغة الأمازيغية وثقافتها مهمشتان تهميشا يسيء إلى المجتمع المغربي في مجمله. مما يجعل التيار الجمعوي والسياسي الأمازيغي يسعى لتطوير شروط الاعتراف بالأمازيغية.

ومن بين المبررات القانونية التي يعتمد عليها المدافعون والمنضرون لتدريس الأمازيغية نجد الوثيقة النهائية للإعلان العالمي حول «التربية للجميع»[8]. والتي تكتسي «أهمية بالغة في الاسترشاد بها للمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة لأزمة النظام التعليمي المغربي»[9]. وتنطلق هذه الوثيقة من المبدأ الرئيسي الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن «لكل شخص حق التعليم». ومن بين الأهداف التي أنشئت من أجلها هو «تأمين حاجات التعلم الأساسية»[10] لجميع الأشخاص صغارا كانوا أم كبارا. «وتشمل هذه الحاجات كلا من وسائل التعلم الأساسية (القراءة والكتابة والتعبير الشفهي. الحساب وحل المشكلات) والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات)»[11]. وتشير ذات الوثيقة أيضا إلى أن «تلبية هذه الحاجات تؤهل الأفراد في أي مجتمع. كما تحملهم المسؤولية لاحترام تراثهم الثقافي واللغوي والروحي المشترك والبناء عليه.(...) وأن يكونوا متسامحين حيال النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تختلف عن نظمهم...»[12].

وتضيف أيضا أن هناك هدف آخر لتنمية التربية لا يقل أهمية عن الأهداف الأخرى. وهو الهدف المتمثل في «نقل القيم الثقافية والأخلاقية المشتركة وإثرائها. فتلك القيم هي التي تكسب الفرد والمجتمع ذاتيهما وقيمتهما»[13].

وفيما يخص التعدد اللغوي. فإن هذه الوثيقة تعتبر أن «التعلم يبدأ منذ الولادة. وهذا يستدعي الرعاية المبكرة للطفولة وتوفير التربية الأولية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال ترتيبات تضمن مشاركة الأسر والمجتمعات المحلية والبرامج المؤسسية حسب الاقتضاء». «... ولذلك ينبغي تعميم التعليم الابتدائي وضمان تلبية حاجات التعلم الأساسية لكل الأطفال ومراعاة ثقافة المجتمع المحلي واحتياجاته والإمكانات التي يوفرها...». «... كما أن تعلم القراءة والكتابة باللغة الأصلية يعزز الذاتية الثقافية والوعي بقيمة التراث الثقافي.»[14]

من جهته. ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[15]. في مادته السادسة والعشرون على أن:

1) « لكل شخص الحق في التعليم. وينبغي أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان. وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا. وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني...؛

2) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا. وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية...؛

كما ينص ذات الإعلان. في المادة السابعة والعشرون. على أن «لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه».

ويقر المبدأ السابع من إعلان حقوق الطفل[16] على أن «للطفل الحق في تلقي التعليم. الذي يجب أن يكون مجانيا وإلزاميا. في مراحله الابتدائية على الأقل. وأن يستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه. علي أساس تكافؤ الفرص. من تنمية ملكاته وحصانته وشعوره بالمسؤولية الأدبية والاجتماعية. ومن أن يصبح عضوا مفيدا في المجتمع. ويجب أن تكون مصلحة الطفل العليا هي المبدأ الذي يسترشد به المسؤولون عن تعليمه وتوجيهه».

وفي المادة الثالثة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[17] تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر. وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية.

وقد أوصت من جهتها لجنة مكافحة كافة أشكال التمييز العرقي التابعة للأمم المتحدة. المنعقدة بجنيف ما بين 7 و21 مارس 2003. بعد دراسة التقرير المقدم من طرف الحكومة المغربية. الدولة المغربية بالقيام بالتدابير اللازمة في سبيل تمكين اللغة والثقافة الأمازيغيتين من تبوء مكانة مهمة ضمن الفضاء العمومي وتمكين الأمازيغ من ممارسة حقوقهم في ثقافتهم واستعمال لغتهم الأم والحفاظ على هويتهم وتطويرها. و فيما يلي أهم هذه التوصيات:

- إدماج تدريس الأمازيغية في النظام التربوي المغربي؛
- تسجيل الأسماء الأمازيغية ضمن سجلات الحالة المدنية وتعديل القوانين التي تمنع هذه الأسماء؛
- إدماج برامج كافية ومتنوعة باللغة الأمازيغية في مختلف وسائل الإعلام العمومية السمعية والبصرية؛

أما في المغرب. فقد تناولت هيئة الإنصاف والمصالحة ملف الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية وأوصت في الفصل الرابع من تقريرها الختامي. المتضمن للتوصيات المقدمة للدولة المغربية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. على ضرورة « إعادة الاعتبار للحقوق الثقافية واللغة الأمازيغية كمكون من مكونات الهوية الوطنية »؛

وكنتيجة لهذه المنطلقات والتوصيات. قامت الدولة المغربية بإجراءات مشجعة تهدف إلى إدماج الأمازيغية في مختلف الفضاءات العمومية. وفي هذا الإطار. قامت الدولة المغربية بسحب تحفظاتها على مجموعة من القوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. نذكر من بينها انخراط المغرب في البروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ورفع تحفظاته على المادة الرابعة عشر من الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العرقي. ليتوج هذا المسلسل بخلق المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتاريخ 17 أكتوبر 2001. كمؤسسة تعهد إليها مهمة العناية بمختلف تعابير اللغة والثقافة والتراث الأمازيغيين وإدماجهم الكامل بالمنظومة التعليمية والتربوية ووسائل الإعلام العمومية بالمغرب.

ويرى أغلب المناضلين الأمازيغيين بأن الأمازيغية تحتاج في واقع الأمر. من الوجهة القانونية. إلى قرار حاسم قوي بمكنها من فرض نفسها بشكل جيد...ولهذا يرون في دسترتها أمر ضروري وحاسم لا يقبل التأجيل وبالتالي فلا يعقل أن تكون هناك إرادة سياسية إعادة الاعتبار للمكون الأمازيغي دون الإشارة إليه في الدستور كأسمى قانون للبلاد. فعديدة هي المحطات والمناسبات التي رفع فيها الأمازيغ مطلب دسترة الأمازيغية بدءا من « ميثاق أكادير سنة 1991 « مرورا بندوة حسان بتاريخ 22 يونيو 1996 حيث تم رفع هذا المطلب إلى القصر الملكي. وجاء بعد ذلك البيان الأمازيغي الذي أعطى دفعة قوية لمطالب الحركة الثقافية الأمازيغية. ثم بعد ذلك صدرت مجموعة من الوثائق والمذكرات المطلبية والبيانات من لدن تكتلات جمعوية من جميع مناطق المغرب. و من الحركة الطلابية بمختلف المواقع الجامعية. تطالب بالمطلب ذاته. وبدوره الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي رفع مذكرة إلى القصر الملكي بهذا الشأن...دون أن ننسى الرسائل التي أرسلها المؤتمر العالمي الأمازيغي إلى رؤساء دول شمال إفريقيا بما فيها المغرب حول دسترة اللغة الأمازيغية... كما تجدر الإشارة هنا إلى بعض البرامج الانتخابية لقلة من الأحزاب المغربية التي شاركت في الانتخابات التشريعية ل 7 شتنبر 2007 التي أشارت إلى دسترة الأمازيغية كمطلب ولو بشكل محتشم وغير واضح.

هذا كله بطبيعة الحال ما يفسر أن مطلب دسترة الأمازيغية قد اكتسى شرعية حقيقية وواقعية إذ أصبح فعلا من بين المطالب التي يجب أن تؤخذ بمأخذ الجد وبالتالي الإسراع إلى التعديل الدستوري لكي تلتحق الأمازيغية بجانب شقيقتها العربية في مقعدها لكي تصبح بدورها لغة رسمية حتى لا يبقى هناك بالنسبة للبعض

ذلك التبرير الذريع والذي يرجعون إليه سبب عدم اعترافهم بالبعد الأمازيغي للمغرب ونظرتهم الضيقة إلى الأمازيغية وتهميشها في مختلف مرافق الدولة والحياة الإدارية برمتها...وهنا إذن يصبح مطلب دسترة الأمازيغية من بين المطالب المطروحة بشدة على مستوى النقاش السياسي والثقافي والحقوقي المغربي وبالتالي يشكل صورة حقيقية ولبنة أساسية للقفزة النوعية التي نتمنى أن يخطوها المغرب (ومعه باقي دول شمال إفريقيا) كدولة عرفت تغييرات ملموسة منذ سنة 1999. وبالتالي فدسترة الأمازيغية هو المؤشر الأساسي للانتقال من دولة مخزنية إلى دولة دمقراطية تعترف بكل مكوناتها وبمختلف أبعادها ومنها تحقيق مصالحة المغرب مع ذاته والرجوع إلى الأصل ورد الاعتبار لكل مقوماته الحضارية والثقافية والهوياتية والتأسيس لمجتمع متعدد ومتنوع ومتعايش في نفس الوقت.فمتى يا ترى تلج الأمازيغية إلى ديباجة الدستور المغربي؟ وباقي دساتير دول تمازغا؟ و متى تفرض نفسها قانونيا على كل من يقف ضدها؟ ومتى يعكس الدستور صورة المغرب الحقيقية التي تعكس شخصية المواطن المغربي بكامله ؟

**المنطلقات المرتبطة بالتنمية الشاملة

من الطبيعي جدا أن نقول بأن التنمية هي الهدف الذي ترمي إليه كل الدول. حيث تعمل جاهدة لتحسين ظروف عيش السكان . ليس لأن التنمية أصبحت اليوم مطلبا من مطالب الشعوب فقط بل لأن التنمية والسير نحو ما هو أحسن وبأقل التكاليف . كان من الأمور الفطرية في الكائن البشري منذ نشأته انطلاقا من نفسه وأسرته مرورا بمحيطه المحلي ثم بوطنه وفي بعض الحالات بقارته إلى أن أصبحت فكرة التنمية اليوم ترتبط بالعالم كقرية صغيرة مرتبطة فيما بينها. ولهذا ظلت التنمية في جميع الدول بما فيها المغرب . الشغل الشاغل. حيث نجد على مستوى الخطابات الرسمية و كذلك على مستوى الإعلام بشتى أنواعه . فالجميع يتحدث عن التنمية الشاملة والمحلية والمستدمة . اصطلاحات عديدة جاءت نتيجة حمى التغيرات الدولية . و مبالغ مالية تصرف وأرقام ونسب مؤوية تذكر في كل مناسبة . إلا أن في أمر الواقع نجد أن الطريق الصحيح للتنمية مازال لم يعبد بعد ومازال فيه اعوجاج كبير لأنه لم يتخذ المسار الجيد.ولأن السياسة التنموية المعتمدة غير واضحة ويكتنفها الغموض ليس لأن المغرب لا يتوفر على مؤهلات بشرية تستطيع أن تحقق الأهداف المسطرة . بل الأمر مرتبط بالفلسفة العامة التي تسير الوضع بالمغرب والتي تنطلق من معطيات غير واقعية وغير صحيحة بل أنها مشحونة باديولوجية تنظر إلى المجتمع المغربي بنظرة غير واقعية من أبرزها أن المغرب يصنف ضمن الدول العربية ثم أن اللغة المعتمدة في التخطيط وفي البرمجة للمشاريع هي العربية والفرنسية ويتم استبعاد الهوية الأصلية لهذا البلد والتي هي الأمازيغية . فكيف لنا أن نصف دواء لجسم لا نعرفه أولا و نحن نصنفه تصنيفا غير تصنيفه.فالمغرب بلد أمازيغي الأصل وأغلب سكانه أمازيغ وبالتالي فمن الواجب أن نستحضر هذا المعطى في كل خطة تنموية إذا أردنا فعلا تحقيق هذه التنمية المنشودة.فمحاربة الأمية بالمغرب تسقط في سياسة التعريب . أما المقاربة التشاركية التي هي شعار كل جمعية فهي تعتمد من طرف باحثين لا يعرفون لغة السكان كما أنها تنطلق من استراتيجيات مستوردة من أوروبا وبالتالي لا تنطلق من التربة المغربية. أضف إلى ذلك كله

المقاربة الأمنية التي تجعل كل المشاريع في قبضة الولاة والعمال الذين لا يعتمدون إلا على من يطبق بالحرف سياسة الدولة العليا والتي فعلا تهمش الأمازيغية...فكيف إذن للتنمية أن تتحقق بدون الأمازيغية؟ وكيف نريد للمشاريع التنموية أن تعبر عن رغبات السكان في الوقت الذي لا توجد فيه الثقة بين المواطن والدولة؟ الدولة التي تريد من المواطن أن ينسلخ عن جلده الأصلي وأن يتخلى عن ثقافته ولغته وحضارته من أجل أن تقدم له مشاريع و تطلبه أن يشارك بشكل ايجابي؟

وهنا بالتأكيد يظهر لنا مدى وأهمية استحضار البعد الأمازيغي في التنمية بالمغرب وبالتالي تبقى هي المفتاح الحقيقي لكل خطوة تهدف إلى السير بهذا البلد نحو الأمام. وإلا سنبقى دائما في دائرة مفرغة نصف دواء لمرض غير معروف ولمريض لم نستشره مما يعاني. بل الخطير في الأمر أننا نتجه نحو خلق مجتمع يكره كل تغيير وكل ما جاء به الآخر. فالأمازيغية واقع ملموس أردنا أم أبينا ذلك. وربطها بالتنمية كان ومازال من بين الأبواب التي يجب أن ينطلق منها المغرب لبناء مجتمع دمقراطي على أرض الواقع وليس كشعارات وكخطابات تقال في مختلف المنابر وخلال مناسبات عديدة. كما أن كل سياسة تهدف إلى طمس وتهميش الأمازيغية في المغرب ستترتب عنها عواقب وخيمة ستؤثر لا محالة على قاطرة التنمية والتقدم في هذا البلد وبالتالي سيتعثر الوطن الذي نسعى دائما لخدمته. فكل المراتب السيئة التي يحتلها المغرب وفي شتى الميادين من التعليم والصحة والأمية والتخلف... لم يفكر المسؤولون يوما ما بأن الأمر قد يرتبط بالأمازيغية الهوية الأصلية للمغرب و بالتالي ضرورة استحضارها في كل تخطيط. فمتى إذن يدرك السياسيون هذا الأمر؟

إن ضمان مستقبل أوفر لمسلسل التنمية البشرية المستدمة التي دخل غماره المغرب يتطلب الاستغلال والاستثمار الجيد للإرث التاريخي الغني لبلدنا وحيوية ثقافته وهويته المتعددة وتنوع مؤهلاته البشرية[18]. كما أن بناء دولة دمقراطية يتم فيها تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وإنشاء نظام تربوي ناجع. لا يمكن أن يتأتى إلا عبر وضع إستراتيجية واضحة وشمولية تأخذ بعين الاعتبار التدبير المعقلن للخصوصيات اللغوية والثقافية المحلية ولمعطيات الواقع الموضوعي وللموروث التاريخي.

ولهذه الغاية. فاللغة والثقافة الأمازيغيتين يملكان من مواطن القوة ومن مؤشرات الحداثة والانفتاح. ما من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية البشرية والتربية على المواطنة التي نطمح إليها؛ ففي الميدان التربوي يمكن أن تساهم اللغة الأمازيغية في التقليص أو الحد من المشاكل والظواهر التربوية التي تعيشها المدرسة المغربية والمتمثلة في الانقطاع المدرسي والتعثر الدراسي والمغادرة المبكرة للتلاميذ خصوصا بالعالم القروي(الهدر المدرسي الذي أصبح من أولويات المخطط الاستعجالي). كما أن الأمازيغية ستمكننا من التقليص من ظاهرة الأمية التي تعاني منها بلادنا والتي لم تستطع مختلف البرامج الحكومية السابقة القضاء عليها لسبب بسيط هو استعمال اللغة العربية الكلاسيكية التي لا يفهمها معظم المغاربة الذين يعانون من ظاهرة الأمية. كما أن المؤهلات الثقافية والتاريخية الأمازيغية بالمغرب تلعب دورا مهما في استقطاب السياح الذين يلجون إلى المغرب للتمتع بما تزخر به بلادنا من مناظر ومآثر تاريخية وصناعة تقليدية وتراث فني وثقافي.

** المنطلقات المرتبطة بالتربية والتكوين

إن التباعد بين لغة المدرسة ولغة المنزل يعتبر عائقا أمام تعلم التلميذ ونمو فكره. فمجرد انتقاله من مدرسته الأولى «البيت». والتي اكتسب فيها أشياء كثيرة بلغة أمه. إلى المدرسة الثانية فيبدأ من جديد بلغة أخرى مخالفة تماما للأولى وهنا تكمن الصعوبة الكبرى للطفل ... فاللغة التي كان يتكلمها الطفل قبل سبع سنوات ساهمت في تشكيل فكره بكيفية لا يمكن للمدرسة ولغتها الجديدة ان تستغل جميع الاستعدادات لتقدمه الفكري. وهذا كله ينعكس سلبا على عملية التدريس في الوقت الذي يظم القسم الواحد عناصر متفاوتة من حيث الإلمام بلغة التدريس. ذلك التفاوت الراجع الى اختلاف اللغة التي درج عليها الطفل منذ نعومة أظافره. كما ان الطفل الذي لم يكن لديه إلمام كاف بلغة التدريس قبل ان يلتحق بالمدرسة يكون مطروحا عليه ان يبدل مجهودا مضاعفا مقارنة مع التلميذ العادي. مجهود يتمثل في إعادة بناء رصيده اللغوي في فترة من عمره. كما يتحتم عليه مواكبة مختلف المعارف التي تروج داخل القسم ...ولهذا نجد أن معظم المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بشؤون التربية والتعليم. وعلى رأسها اليونسكو[19]. تؤكد على أهمية اللغة الأم. أو اللغة الأولى للطفل. في النظام التعليمي. وفيما يلي بعض الآراء والحجج التي يعتمدها الأخصائيون والخبراء في مجال علوم التربية:

- أن اكتساب استراتيجيات التعلم يتم بوثيرة أسرع إذا ما هو حصل عن طريق اللغة الأم للمتعلم. فمثلا تكتسب مهارات القراءة والكتابة والاستدلال بسرعة إن هي لقنت عبر اللغة الأولى للمتعلم. كما يمكن تفسير البطء الذي يكتسب به الطفل المغربي هذه المهارات بكون لغته الأولى مغيبة في المدرسة؛
- أن التمكن من اللغة الأم يحصل قبل التمكن من لغة ثانية؛ بمعنى أنه يتعذر أو يصعب على الطفل أن يتعلم لغة ثانية إذا كان غير متمكن من لغته الأولى. أي لغة وسطه العائلي. على اعتبار أن اكتساب السليقة اللغوية يتم عبر هذه اللغة؛
- إن التمكن من لغة التواصل الشفهي يحصل قبل التمكن من الكتابة والقراءة. بمعنى أن عملية التعلم تتم بشكل لتدريجي عبر صيرورة تحتل فيها مهارة الشفهي المرتبة الأولى. بحيث تسبق تعلم المهارات الأخرى كالقراءة والكتابة. بمعنى آخر. فإن على المتعلم أن يحسن التواصل الشفهي قبل أن يمر إلى تعلم القراءة والكتابة؛
- يصعب إتقان تعلم لغة ثانية إذا كان المتعلم يعاني من اختلال في الأمن اللغوي في لغته الأولى. معنى ذلك أنه يصبح من الصعب على المتعلم. الذي يشكو من حالة اضطراب في التمكن من لغته الأولى. أن يحس بالطمأنينة وهو يمارس لغة ثانية. وذلك ناتج عن انعدام الاستقرار النفسي لديه؛
- يجمع خبراء منظمة «اليونيسكو» على أن تعليم وتكوين الشباب والكبار بواسطة اللغة الأولى هو السبيل الأنجع لاستئصال جذور الأمية؛ ولعل غياب اللغة الأولى في برامج محو الأمية من الأسباب التي قد تفسر الفشل النسبي للجهود المبذولة لمحاربة تفشي الأمية وضعف التربية السكانية ببلادنا.

• إن تدريس وتعلم اللغة الأولى يضمن لدى المتعلم الاستمرارية الوجدانية والمعرفية بين المحيط العائلي من جهة، والمؤسسة التعليمية والوسط المجتمعي من جهة أخرى؛ ذلك أن المتعلم الذي يمر من فضاء تسود فيه لغة وثقافة الوسط العائلي، إلى فضاءات أخرى، من مدرسة ومجتمع تغيب فيه هذه الثقافة وهذه اللغة، فإنه، أي المتعلم، يعيش لا شك حالة نفسية وذهنية موسومة بعدم التوازن، أي حالة شبيهة بحالة انفصام الشخصية، وهي بالتأكيد حالة تحول دون نضج شخصية المتعلم الصغير ومعه المواطن الراشد. لذا فالتصور الذي ينحو منحى إقصاء الأمازيغية له تداعيات جسيمة، منها ما نلاحظه لدى كثير من التلاميذ والطلبة الذين يقضون سنوات عديدة في المؤسسة التعليمية دون استيعاب لغاتها وثقافاتها استيعابا تاما وخلاقا، حيث توظف لديهم هذه الثقافات وهذه اللغات توظيفا براغماتيا يتخذ أحيانا شكل بريق لامع وجذاب لكنه سطحي وغير مثمن؛

• إن المؤسسة التعليمية التي تتجاهل اللغة والثقافة الأولى للمتعلم، تنتج في نهاية المطاف متعلمين يفتقرون إلى قاعدة هوياتية صلبة تمكنهم من تقوية الروابط مع الذات الجماعية والمواطنة الحقة[20].

** التوجيهات والخطب الملكية:

يستمد إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية مرجعيته الأساسية من الخطب الملكية، ومن مقتضيات الظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ وكذلك من المبادئ العامة لسياق وتوجهات الكتاب الأبيض، مع استحضار حمولة الأدبيات الفكرية للمجتمع المدني.

ففي خطابه بتاريخ 20 غشت 1994، أعلن الملك الراحل الحسن الثاني عن ضرورة تدريس الأمازيغية حيث دعا إلى «ضرورة العناية بالأمازيغية وتدريسها بالتعليم الابتدائي على الأقل»[21]؛

وفي خطاب 30 يوليوز 2001، أعلن الملك محمد السادس عن «إدراج اللغة الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنظومة التربوية الوطنية» واعتبر كذلك أن اللغة الأمازيغية مكونا أساسيا لثقافة وطنية متعددة تقتضي نهج سياسة لغوية جديدة تستوجب العناية اللائقة بها بخلق مؤسسة تهتم بجمع وتنميط الأمازيغية للتمكن من تسهيل تدريسها لكافة المواطنين باعتبارها مسؤولية وطنية وملكا لكافة المغاربة؛

وبموجب خطاب 17 أكتوبر 2001 بأجدير، أكد الملك محمد السادس بمناسبة الإعلان عن الظهير المحدث والمؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أن «... الأمازيغية، التي تمتد جدورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء». وأنها «مكون أساسي للثقافة الوطنية، وتراث زاخر شاهد على على حضورها في كل معالم التاريخ والحضارة المغربية».

** الميثاق الوطني للتربية والتكوين

لعل أبرز هذه الإصلاحات تلك التي تتعلق بالسياسة اللغوية الجديدة التي أكدت عليها اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين من خلال صياغتها لـ «الميثاق الوطني للتربية والتكوين». الذي ستتم أجرأته خلال العشرية

التربوية الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2010. والذي قدم تصورات عامة ومقترحات عملية للنهوض بالمسألة التعليمية والتربوية بالمغرب. و قد تضمن القسم الأول من هذا الميثاق المبادئ الأساسية والمرتكزات الثابتة لنظام التربية والتكوين والغايات الكبرى المتوخاة منه. في حين تضمن القسم الثاني ستة مجالات شملت مجموعة من الدعامات الأساسية للتغيير وهي: نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي والتعليم البيداغوجي والرفع من جودة التربية والتكوين والموارد البشرية والتسيير والتدبير والشراكة والتمويل.

في هذا السياق، تم التطرق إلى مسألة تدريس الأمازيغية في المجال الثالث المخصص للرفع من جودة التربية والتكوين. حيث جاء في البند 115، أنه: «يمكن للسلطات التربوية الجهوية اختيار استعمال أية لهجة محلية للاستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة الرسمية في التعليم الأولي وفي السلك الأول من التعليم الابتدائي. وستضع سلطات التربية والتكوين الوطنية رهن إشارة الجهات، بالتدريج وحسب الإمكان، الدعم اللازم من المربين والمدرسين والوسائل الديداكتيكية»[22].

ويضيف البند 116 ما يلي:

« تحدث في بعض الجامعات بدءا من الدخول الجامعي 2001-2000 مراكز تعنى بالبحث والتطوير اللغوي والثقافي الأمازيغي، وتكوين المكونين وإعداد البرامج والمناهج الدراسية المرتبطة به»[23].

وهكذا فـ»الميثاق الوطني للتربية والتكوين» يعتبر أول نص رسمي متعلق بالتعليم تدرج فيه مسألة تدريس الأمازيغية. لكنه لم ينص على تدريس الأمازيغية كمادة مستقلة بذاتها. بقدر ما يتعلق الأمر فقط بالانفتاح عليها. وإفساح المجال أمام المدرسين للاستئناس بها لتسهيل تعلم اللغة الرسمية التي هي العربية. لكن الإطار المرجعي الجديد الذي يؤطر تدريس اللغة الأمازيغية هو الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2001 والخطاب الملكي في أجدير بتاريخ 17 أكتوبر من نفس السنة. ثم الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية[24].

** المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

يعتبر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مؤسسة أكاديمية تم إحداثها بالظهير رقم 1.01.299 «تتمتع بكامل الأهلية القانونية والاستقلال المالي، وتحظى بالرعاية الملكية». ويلتزم المعهد بإبداء الرأي للملك في التدابير التي من شأنها الحفاظ على اللغة والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما في جميع صورهما وتعابيرهما.

كما يعتبر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مؤسسة للبحث العلمي. يتولى إنجاز وترجمة ونشر دراسات حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين. وتتجلى مهامه في الحفاظ على الأمازيغية وتطويرها لغة وثقافة. والعمل على تنفيذ السياسات الوطنية التي «تساعد على إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي والوطني والجهوي والمحلي». كما نصت على ذلك المادة 2 من الظهير السالف الذكر.

وتتحدد مهامه أيضا في تعزيز مكانة الثقافة الأمازيغية في الفضاءات الآنفة الذكر. وفي تدبير الشؤون المحلية والجهوية. وتطوير التعاون مع المؤسسات والمنظمات الوطنية والجهوية والدولية العاملة في مجالات اهتماماته. كما يتطلع إلى أن يرقى إلى مؤسسة مرجعية في مجال اللغة والثقافة الأمازيغيتين على الصعيد الوطني والشمال إفريقي والدولي.

** وزارة التربية الوطنية

في بداية الموسم الدراسي 2003/2004. سيتم الإعلان الرسمي من طرف وزارة التربية الوطنية عن الشروع في إدماج الأمازيغية في المدرسة المغربية. وستتلو هذا الإعلان مباشرة مجموعة من الإجراءات الإدارية والتربوية. أسفرت عن وضع برنامج وتصورات الإدماج في المسارات الدراسية على فترات سيتم انجازها وتعميمها في أفق سنة 2010. وفي ما يلي جداول تبين البرنامج الزمني العام المسطر لهذه العملية حسب المستويات التعليمية:

جدول رقم 1 : تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي

	نسبة المدارس التي ستدرس فيها الأمازيغية من مجموع المدارس حسب المستويات						
	03-04	04-05	05-06	06-07	07-08	08-09	09-10
الأولى ابتدائي	%5	%20	%40	%60	%80	%100	%100
الثانية ابتدائي		%5	%20	%40	%60	%80	%100
الثالثة ابتدائي			5%	%20	%40	60%	%80
الرابعة ابتدائي				%5	20%	%40	%60
الخامسة ابتدائي					5%	20%	%40
السادسة ابتدائي						5%	%20

المصدر: رسالة التربية والتكوين العدد 21 مارس أبريل 2006

جدول رقم 2: تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الثانوي الإعدادي

	نسبة المدارس التي ستدرس فيها الأمازيغية من مجموع الثانويات الإعدادية حسب المستويات						
	03-04	04-05	05-06	06-07	07-08	08-09	09-10
الأولى إعدادي			%25	%50	%75	%100	%100
الثانية إعدادي				%25	%50	%75	%100
الثالثة إعدادي					%25	%50	%75

المصدر: رسالة التربية والتكوين العدد 21 مارس أبريل 2006

-جدول رقم 3: تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الثانوي التأهيلي

	نسبة المدارس التي ستدرس فيها الأمازيغية من مجموع الثانويات التأهيلية حسب المستويات						
	03-04	04-05	05-06	06-07	07-08	08-09	09-10
الجدع المشترك			%25	%50	%75	%100	%100
أولى باكالوريا				%25	%50	%75	%100
ثانية باكالوريا					%25	%50	%75

المصدر: رسالة التربية والتكوين العدد 21 مارس أبريل 2006

وفي هذا الإطار أولت لجنة التوجيهات والاختيارات التربوية التابعة لوزارة التربية الوطنية أهمية كبيرة لتدريس اللغة والثقافة والحضارة الأمازيغية. في الوثيقة الإطار المؤطرة للمناهج التربوية الجديدة. نظرا لعدة اعتبارات موضوعية أهمها:

- دورها في ترسيخ الهوية الحضارية المغربية بمختلف مكوناتها وأبعادها وروافدها؛
- كونها لغة وطنية تحمل ثقافة وحضارة عريقتين؛
- كونها لغة متداولة على نطاق واسع في الإبداع الثقافي والمعاملات اليومية في مجموع التراب الوطني؛
- أهمية الدور الذي ينبغي أن تقوم به التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد.

ويرمي برنامج وزارة التربية الوطنية المسطر بشراكة وتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. إلى إدماج فعلي وجدي للغة الأمازيغية في المنظومة التربوية وتعميم تدريسها على جميع المستويات والمؤسسات وتطويرها وتأهيلها لاستيعاب التغيرات والتطورات التي تعرفها المجالات العلمية والتكنولوجية على المستويين الوطني والدولي. والعمل على إدراج المضامين الثقافية الأمازيغية في المناهج التربوية للمواد الدراسية الأخرى. وفق نظرة تكاملية تراعي التفاعل الايجابي بين الأمازيغية في أبعادها اللغوية والثقافية والحضارية وتلك المواد.

** **تقرير المجلس الأعلى للتعليم** 2008

لقد أصدر المجلس الأعلى للتعليم الذي تأسس بتاريخ 14 شتنبر 2006. تقريرا سنويا عن سنة 2008 تحت عنوان « حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها» على شكل أربعة أجزاء . حيث خصص الجزء الأول « إنجاح المدرسة للجميع » حيزا للأمازيغية تحت عنوان : « الأمازيغية في المنظومة التربوية » على الشكل التالي :

1 ـ **الإطار المرجعي** :يستمد إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية مرجعيته الأساسية من الخطب الملكية السامية . و من مقتضيات الظهير الشريف المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ وكذلك من المبادئ العامة لسياق وتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين. مع استحضار حمولة الأدبيات التربوية . وخاصة منها الكتاب الأبيض. و كذا المذكرات 131 . 130 . 108 . 90 . 82 و 132 .

2 – **المنجزات**

1.2 – على مستوى التعليم الابتدائي: تطلبت عملية إدماج تدريس الأمازيغية المرور بعدة محطات أهمها:

ـ إعداد تصور عام لمنهجية إدماج الأمازيغية من قبل وزارة التربية الوطنية؛

ـ تبني حرف تيفناغ وتقعيده وتنميط القواعد الإملائية من قبل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛

ـ إعداد الأدوات الديداكتيكية وخاصة منها كتاب التلميذ ودليل المدرس.وبالموازاة مع الكتاب المدرسي . أصدر المعهد مجموعة من المعينات الديداكتيكية الضرورية لضمان استغلال ناجع للكتاب.والتي تتمحور عناوينها حول الحكايات والأناشيد والمعاجم المصورة (من اعداد المعهد).

ـ تكوين المؤطرين والمكونين . تبعا لاتفاقية الشراكة المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية . يتم تنظيم 3 دورات في السنة الدراسية في إطار التكوين المستمر لفائدة مفتشي وأساتذة اللغة الأمازيغية على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

ـ الشروع الميداني في عملية الإدماج منذ 2003 /2004 على أساس 3 ساعات أسبوعيا . أي 96 ساعة سنويا؛

ـ حسب احصائيات وزارة التربية الوطنية برسم سنة 2006-2007 . فان المعطيات المتوفرة التي تهم المستويات من 1 الى 5 هي على الشكل التالي : عدد الأقسام 10.641 عدد الأساتذة : 9.469 عدد التلاميذ: 298.872.

2.2 ـ على مستوى التعليم العالي : تم الشروع في إدراج الدراسات الأمازيغية على مستوى المسلك والماستر بجامعة القاضي عياض سنة 2006-2007. كما اعتمدت مسالك أخرى ببعض الجامعات . لكنها لم تنطلق بعد برسم سنة 2007-2008 .(المصدر : المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.)

3) **خاتمة:** لقد عملنا من خلال هذا المقال . والذي تطرقنا من خلاله للمرجعيات والمنطلقات الرئيسية المؤطرة لتدريس الأمازيغية. على بلورة رؤية متكاملة للسياق العام الذي أطر عملية إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية. هذه العملية التي تدخل ضمن برنامج شمولي واضح المعالم. يجعل منها مشروعا

واقعيا يلتمس طريقه إلى الترسيخ داخل الوسط التربوي المغربي. وهكذا فإن قرار تدريس الأمازيغية مبني على أسس واقعية تنطلق من نظرة شاملة لمكونات المجتمع المغربي المتميز بتعدديته اللغوية والثقافية والمنصهر مع الثقافات المجاورة والعالمية في إطار من الانفتاح والتسامح. وانطلاقا من فلسفة هذه المرجعيات والمنطلقات. والتي حددت الإطار العام لتدريس الأمازيغية. فإن أجرأة هذه العملية تطلب من الجهات المعنية بالأمر وضع توجهات ومقاصد عامة لتسهيل تنفيذ هذه العملية داخل المدرسة المغربية وبشكل ملموس ممارس على أرض الواقع .وليس أن يبقى حبرا على ورق كما هو الحال الى يومنا هذا ؛ حيث تمت صياغة منهاج يشرح الغايات والمبادئ والاختيارات والتوجهات العامة وفق ما ينص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين. والكتاب الأبيض لمراجعة المناهج والبرامج الدراسية. إضافة إلى إعداد ترسانة من الكتب والمقررات الدراسية والحوامل والمعينات الديداكتيكية.لكن ثمة مؤسسات ومدارس لم تلجها الأمازيغية بعد وأخرى تتعامل معها كلغة أجنبية يجب محاربتها ...فإلى متى تواجه الأمازيغية كل هذه العراقيل والخروقات المعادية والتي تمارس ضدها وداخل بيتها.؟

المراجع والهوامش المعتمدة

اللجنة الخاصة لإعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين. 1999

أحمد بوكوس: الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب. منشورات مركز طارق بن زياد. الطبعة الأولى. نونبر 2003 الرباط.

رقية أغيغة. «تدريس الأمازيغية بالمدرسة المغربية بين توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وسبل التفعيل داخل الأقسام الدراسية» مجلة عالم التربية. العدد 14 2004 الطبعة الثانية مزيدة ومعدلة. ص 262

الدكتور محمد شفيق. «لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين». دار الكلام. 1989.

المذكرة الوزارية رقم 130 حول «تنظيم تدريس اللغة الأمازيغية وتكوين أساتذتها» بتاريخ 12 سبتمبر 2006

المذكرة الوزارية رقم 108 بتاريخ فاتح شتنبر 2003 حول « إدماج تدريس اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية».

المذكرة رقم 90 بتاريخ 19 غشت 2005 حول « تنظيم تدريس اللغة الأمازيغية وتكوين أساتذتها».

رسالة التربية والتكوين العدد 21 مارس/ أبريل 2006 .

مقال بجريدة تاويزا العدد 106 حول « النظام التربوي المغربي ومشروع إدماج الأمازيغية فيه « ذ.امحمد عليلوش.

الميثاق الوطني للتربية والتكوين . منشورات المركز المغربي للإعلام . الطبعة الثانية دجنبر 2003 .

جامع جغامي: تدريس الأمازيغية. مطلب حضاري لمغرب اليوم. السلسلة التربوية. مطبعة شروق. أكادير. المغرب. 2002

محمد حنداين. إدماج الأمازيغية في النظام التربوي الأمازيغي (ملاحظات أولية). دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الطبعة الأولى:2003..

المؤتمر العالمي حول « التربية للجميع»: تأمين حاجات التعلم الأساسية. رؤية التسعينات. الطبعة الأولى. يوليوز 1990. نيويورك.

Le Maroc Possible, Une offre de débat pour une ambition collective, Rapport du 50aire sur le Développement Humain, Editions Maghrébines 2006, Casablanca.

Ahmed Boukous, Université Mohammed V, Rabat , L'amazighité dans l'éducation et la formation : Pour un enseignement intégrateur et émancipateur. in : L'Amazighité : Bilan et perspectives, Centre Tarik Ibn Ziad, Octobre 2003.

الهوامش

1 ـ اللجنة الخاصة لإعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين. 1999

2 ـ أحمد بوكوس: الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب. منشورات مركز طارق بن زياد. الطبعة الأولى. نونبر 2003. الرباط. ص

3 ـ رقية أغيغة. «تدريس الأمازيغية بالمدرسة المغربية بين توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وسبل التفعيل داخل الأقسام الدراسية» مجلة عالم التربية. العدد 14/2004 الطبعة الثانية مزيدة ومعدلة. ص 262

4 ـ الدكتور محمد شفيق. «لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين». دار الكلام. 1989. ص 61.

5 ـ أحمد بوكوس. نفس المرجع.

6 ـ رقية أغيغة. مرجع سابق. ص 264.

7 ـ جامع جغامي: تدريس الأمازيغية. مطلب حضاري لمغرب اليوم. السلسلة التربوية. مطبعة شروق. أكادير. المغرب. 2002. ص 41،42،43.

8 ـ هذه الوثيقة صادرة عن المؤتمر العالمي حول «التربية للجميع» المنعقد في جومتين بالتايلاند مابين 5 و9 مارس 1990. وقامت بإعدادها الأمانة التنفيذية للهيئة العليا المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي.

9 ـ محمد حنداين. إدماج الأمازيغية في النظام التربوي الأمازيغي (ملاحظات أولية). دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الطبعة الأولى: 2003. ص42.

10 ـ المؤتمر العالمي حول «التربية للجميع»: تأمين حاجات التعلم الأساسية. رؤية التسعينات. الطبعة الأولى. يوليوز 1990. نيويورك. ص 139.

11 ـ نفس المصدر السابق. ص 139.

12 ـ نفس المرجع السابق. ص 139.

13 ـ نفس المرجع السابق. ص 139.

ـ نفس المصدر السابق: ص.14114

15 ـ اعتُمد بموجب قرار الجمعية العامة 217 ألف (د ـ 3) المؤرخ في 10 دجنبر 1948.

16 ـ اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة 1386 (د ـ 14) المؤرخ في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1959

17 ـ اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د ـ 21) المؤرخ في 16 دجنبر 1966 تاريخ بدء النفاذ: 3 يناير 1976. وفقا للمادة 27

18- Le Maroc Possible, Une offre de débat pour une ambition collective, Rapport du 50aire sur le Développement Humain, Editions Maghrébines 2006, Casablanca. P : 55

19- Ahmed Boukous, Université Mohammed V, Rabat , L'amazighité dans l'éducation et la formation : Pour un enseignement intégrateur et émancipateur. in : L'Amazighité : Bilan et perspectives, Centre Tarik Ibn Ziad, Octobre 2003.

20 ـ أحمد بوكوس. نفس المرجع السابق.

21 ـ المذكرة رقم 90 حول تنظيم تدريس اللغة الأمازيغية وتكوين أساتذتها الصادرة بتاريخ 19 غشت 2005.

22 ـ اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين. الميثاق الوطني للتربية والتكوين. يناير. 2000 ص 52.

23 ـ نفس المرجع. ص 52.

24 ـ أحمد بوكوس: الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب. منشورات مركز طارق بن زياد. الطبعة الأولى. نونبر 2003. الرباط. ص: 80